المنظمة أطلقت النسخة الـ 50 لتقرير الأمين العام السنوي حول أهم التطورات العربية والعالمية

اللوغاني: «أوابك» سعت منذ تأسيسها عام 1968 إلى تشجيع التعاون الاقتصادي في صناعة البترول

سجلت حضورا متميزا وفاعلا في معظم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بصناعة النفط والغاز الطبيعي والطاقة

تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الأخير من 2023 أثر سلبا على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية

الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» جمال اللوغاني

بعض أعضاء السلك الدبلوماسي من الدول الأعضاء في منظمة «أوابك»

أطلقت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» أمس الخميس النسخة الـ50 من تقرير الأمين العام السنوي لعام 2023، الذي يستعرض أهم التطورات العربية والعالمية في مختلف أنشطة صناعة الطاقة بشكل عام والنفط والغاز بشكل خاص، إضافة إلى البيئة والتنمية المستدامة.

وقال الأمين العام لـ«أوابك» جمال اللوغاني، في كلمة خلال احتفالية أقيمت بهذه المناسبة، بحضور عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى البلاد من الدول الأعضاء بالمنظمة، إن التقرير تضمن عددا من الإحصاءات التي تعكس المكانة الاستراتيجية المهمة للدول الأعضاء في «أوابك»، على صعيد صناعة الطاقة العالمية.

وذكر اللوغاني أن صدور النسخة الـ 50 من هذا التقرير تأتي وقد أكملت المنظمة أعوامها الـ 55 منذ تأسيسها في يناير 1968، والتي اعتبرت من الإنجازات الرائدة والمهمة في مسيرة العمل العربي المشترك وعلى الأخص في ميدان التعاون العربي في مجال الطاقة.

وأكد أن المنظمة سعت عبر تلك العقود وبدعم كبير من دولها الأعضاء الى تشجيع التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، مشيرا إلى تسجيلها حضورا متميزا وفاعلا في معظم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بصناعة النفط والغاز بالدور الإيجابي، بشأن إنهاء سياسة «زيرو كوفيد» في الصين ودورها الرئيسي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط.

وأشاد اللوغاني بالجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، في إطار مجموعة دول «أوبك +»، من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية من خلال اتباعها للنهج الناجح المتمثل باتخاذ إجراءات استباقية لما يتوقع حدوثه في السوق النفطية، لافتا إلى قيامها خلال عام 2023 باتخاذ عدد من القرارات المهمة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي لتقلبات الأسواق.

وأوضح أن التقرير يسعى إلى إبراز مختلف المسائل المشار إليها والتحليل الموضوعي الرصين ليرسم من خلالها صورة واضحة المعالم للتطورات التي شهدتها صناعة الطاقة خلال 2023، كما يبرز كذلك الجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في المنظمة لتطوير صناعاتها البترولية من خلال ما قامت بتنفيذه من مشاريع حيوية في مختلف مراحل الصناعة.

وذكر أن الدول الاعضاء في «أوابك» أعلنت عن اكتشافات نفطية وغازية وصل عددها خلال عام 2023 الى 25 استكشافا، منها 11 استكشافا نفطيا و14 استكشافا غازيا لتبرهن على الريادة والمكانة المهمة للمنطقة العربية، على صعيد صناعة النفط والغاز حاضرا ومستقبلا، والعمل على تخفيف حدة انعكاسات التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية على اقتصاداتها الوطنية.

أضاف أن الفصل الأول من التقرير تناول بأسلوب تحليلي مدعم بالبيانات الإحصائية التطورات العربية والعالمية في صناعة الطاقة على الصعيدين العربي والعالمي، وانعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، ويستعرض مختلف العوامل المؤثرة في أسواق الطاقة من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي إلى جانب العوامل الأخرى ذات التأثير على توجهات الامدادات والطلب والأسعار كالعوامل الجيوسياسية وتوجهات سياسات الطاقة في البلدان الصناعية الكبرى وغيرها.

وأفاد بأن الفصل الثاني تناول أهم التطورات في مجال استكشاف وإنتاج مصادر الطاقة والاحتياطيات، في حين يستعرض الفصل الثالث تطورات مشاريع التوسيع والتطوير في صناعتي التكرير والبتروكيماويات واستهلاك وتجارة وتصنيع الغاز الطبيعي.

وبين أن الفصل الرابع يتناول متابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، بما في ذلك التطورات على مستوى الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وأهم مخرجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ وكذلك مخرجات مؤتمر الأطراف «كوب 28» الذي عقد في الإمارات نهاية 2023.

وقال اللوغاني إن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام للدول الأعضاء في «أوابك» بلغت نحو 717ر4 مليار برميل عام 2023 مستأثرة بحصة 54 في المئة من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1335 مليار برميل في حين وصلت احتياطات الدول الاعضاء من الغاز الطبيعي لنحو 55ر7 تريليون متر مكعب مشكلة حصة 26ر2 بالمئة من الإجمالي العالمي الذي بلغ 212ر7 تريليون متر مكعب.

وفيما يخص الانتاج أوضح أن إنتاج الدول الاعضاء من النفط الخام وصل في عام 2023 إلى نحو 23 مليون برميل يوميا ما يشكل نحو 26 بالمئة من الإجمالي العالمي البالغ نحو 1ر88 مليون برميل يوميا.

ولفت إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول الاعضاء الذي لا يشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة يبلغ في الوقت الحاضر نحو 580 مليار متر مكعب لتشكل بذلك حصتها من الإجمالي العالمي نحو 14 بالمئة.

وفيما يخص الطاقات المتجددة على مستوى الدول العربية ككل ذكر أن طاقة الرياح المركبة تبلغ نحو 2ر5 غيغاواط ما يمثل 5ر0 في المئة فقط من الإجمالي العالمي ووصلت السعات المركبة من الطاقة الشمسية عربيا الى أكثر من 17 غيغاواط ما يشكل 1ر1 بالمئة من الإجمالي العالمي أما الطاقة الكهرومائية فقد بلغت 15ر9 غيغاواط ما يشكل 5ر0 بالمئة من الإجمالي العالمي.

وعن صناعة التكرير فقد أشار إلى أن عدد المصافي في الدول الأعضاء بلغ 54 مصفاة بإجمالي طاقة تكريرية بلغت 54ر9 مليون برميل يوميا ما يمثل 10 بالمئة من الطاقة التكريرية العالمية البالغة 96 مليون برميل يوميا.

أما فيما يتعلق بصناعة الغاز الطبيعي، فقد بين أن صادرات الدول العربية منه بلغت نحو 212ر3 مليار متر مكعب مشكلة نسبة 17ر3 بالمئة من الإجمالي العالمي. وفيما يخص الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال فقد بلغت 138ر5 مليون طن سنويا نهاية عام 2023 بحصة نحو 29 بالمئة من الطاقة الإنتاجية العالمية.

لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف ستعقد اجتماعاً عبر الإنترنت

مصادر: من المستبعد أن يغير «أوبك+» سياسة إنتاج النفط أول أغسطس

أسعار الخام ارتفعت في 2024 وحومت الخميس حول 85 دولارا للبرميل بسبب عوامل منها الصراع في الشرق الأوسط وتراجع المخزونات

الاجتماع الوزاري المرتقب لـ «أوبك+» لن يوصي على الأرجح بتغيير سياسة الإنتاج

موسكو – لندن – «رويترز»: استبعد ثلاثة مصادر من «أوبك+» تحدثوا لوكالة أنباء «رويترز»، أن يوصي اجتماع وزاري مصغر للتحالف الشهر المقبل، بتغيير سياسة الإنتاج والتي تشمل خطة لوقف تخفيض كمية محددة من النفط اعتبارا من أكتوبر.

وستعقد لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك+»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء بقيادة روسيا، اجتماعا عبر الإنترنت في الأول من أغسطس لمراجعة أوضاع السوق.

وقال أحد المصادر إن الاجتماع سيكون بمثابة «جس نبض» لسلامة أوضاع السوق. وطلبت المصادر الثلاثة عدم ذكر اسمائها، وفقا لـ«رويترز».

وارتفعت أسعار النفط في 2024 وحومت حول 85 دولارا للبرميل أمس الخميس بسبب عوامل منها الصراع في الشرق الأوسط وتراجع المخزونات. لكن القلق بشأن قوة الطلب واستمرار أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول من بين عوامل أدت إلى الحد من المكاسب هذا العام.

ولم يرد مركز التواصل الحكومي في السعودية أو مقر أوبك في فيينا بعد على طلبات للحصول على تعليق.

ويخفض تحالف «أوبك+» حاليا الإنتاج بإجمالي 5.86 مليون برميل يوميا بما يعادل نحو 5.7% من الطلب العالمي في إطار سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ أواخر 2022.

ووافق التحالف في اجتماعه السابق في يونيو على تمديد تخفيضات قدرها 3.66 مليون برميل يوميا لمدة عام حتى نهاية 2025 وتمديد تخفيضات إضافية أحدث بواقع 2.2 مليون برميل يوميا من ثمانية أعضاء لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2024.

وسيتخلى التحالف بعد ذلك تدريجيا عن التخفيضات البالغة 2.2 مليون برميل يوميا على مدار عام من أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى سبتمبر 2025.

ولم يستبعد نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إجراء تعديلات على الاتفاق إذا لزم الأمر عندما سُئل هذا الأسبوع عما إذا كانت السوق قوية بالقدر الكافي لاستيعاب الكميات الإضافية اعتبارا من أكتوبر.

وقال نوفاك «الآن لدينا هذا الخيار (زيادة الإنتاج)، كما قلنا من قبل، سنقيم دائما الوضع في وقتها».

وذكر وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في يونيو أن «أوبك+» قد يوقف زيادة الإنتاج مؤقتا أو يتراجع عنها إذا رأى أن السوق ليست قوية بما يكفي.

وعادة ما تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة كل شهرين ويمكنها تقديم توصيات بتغيير السياسة، وهي توصيات يمكن أن تناقش بعد ذلك ويتم التصديق عليها في اجتماع وزاري لكامل أعضاء أوبك+.

وفي سياق متصل، قال مستشار التحرير في منصة الطاقة المتخصصة د. أنس الحجي، إن هناك علامات استفهام كبيرة حول البيانات الأخيرة المتعلقة بمخزونات الخام في الولايات المتحدة، حيث إن هناك العديد من البيانات الخاصة بالشركات لم تقدم إلى إدارة معلومات الطاقة الأميركية بسبب إعصار «بيريل».

أضاف د. أنس الحجي في مقابلة مع «العربية Business»، أن هاك انخفاضا أكبر من المتوقع الأسبوع الماضي في مخزونات الخام في الولايات المتحدة بسبب البيانات، ونترقب ما إذا كان سيتم تعديلها أم لا.

وأوضح أن ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى حالة التفاؤل في الأسواق مع احتمالية فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية وتراجع الدولار.

وأشار إلى أن هناك ضعفا واضحا في الاقتصاد الصيني وكذلك أميركا والهند، وهو ما يؤثر على الطلب على النفط وسيبقى العامل الأبرز فوز ترامب بالانتخابات.

ضمن دعمه المتواصل لحملة «لنكن على دراية»

«الوطني» يعقد جلسة نقاشية حول الاحتيال الإلكتروني وطرق تجنبه

جانب من الجلسة النقاشية التي نظمها بنك الكويت الوطني حول الاحتيال الإلكتروني

في إطار دعمه المتواصل لحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وتعزيزاً لجهوده الرامية إلى زيادة الوعي بالاحتيال ومخاطره وسبل تجنبه، نظم بنك الكويت الوطني جلسة نقاشية للطلاب المشاركين في برنامج «أسباير الوطني» للتدريب الصيفي للعام 2024، سلطت الضوء على أهمية الحماية من الاحتيال الإلكتروني، مع التركيز بشكل خاص على حماية الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتطرقت النقاشات خلال الجلسة إلى التدابير المختلفة التي تنفذها البنوك لضمان حماية عملائها ومعلوماتهم الشخصية الحساسة من الأنشطة الاحتيالية، مؤكدة على أهمية توخي الحيطة واتخاذ إجراءات وقائية للتخفيف من التهديدات التي يشكلها الاحتيال، خاصة في ظل العصر الرقمي الذي نعيشه والذي تنتشر فيه الجرائم الإلكترونية.

واستعرض المتحدثون خلال الجلسة النقاشية المخاطر المرتبطة بمشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» والعواقب المحتملة لذلك، مشيرين إلى أن الحفاظ على سرية كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» وعدم مشاركتها مع أي شخص تعد أفضل طريقة للحفاظ على سرية الحسابات المصرفية.

وتعليقاً على ذلك، قال المسؤول في إدارة التواصل الرقمي في بنك الكويت الوطني، عدنان التميمي: «شهدت الجلسة النقاشية تفاعلاً كبيراً من قبل طلاب برنامج أسباير الوطني للتدريب الصيفي للعام 2024، والذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً، حيث كانت الجلسة بمثابة منصة لاكتسابهم فهماً أعمق لإستراتيجيات تجنب الاحتيال، مع تعريفهم بأفضل الممارسات التي توفر لهم الأمان على الإنترنت وتحصّن دفاعاتهم ضد المخططات الاحتيالية التي قد تستهدفهم».

وأوضح التميمي أن تنظيم البنك لهذه الأنشطة التوعوية يسهم في إيجاد بيئة أكثر قدرة على التصدي لعمليات الاحتيال، مشيراً إلى أن الوطني يسلط الضوء عبر قنواته الإلكترونية المختلفة على أساليب الاحتيال المتنوعة، كما يحرص على التحذير دائماً من مخاطر الاحتيال، سواء باستخدام الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو حتى المكالمات الهاتفية، وينشر عبر حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي مواد تحذر من الضغط على إعلانات مجهولة المصدر مثل التي تعد بالفوز بأرباح مغرية، أو تسجيل البيانات الشخصية في مواقع تداول غير موثوقة، أو الانسياق وراء حسابات تدعي تقديم منح ومساعدات.

ويحرص الوطني على تحذير متابعي قنواته الإلكترونية من كل طرق الاحتيال، عبر مشاركتهم مجموعة من الرسائل النصية والمصورة، وإعادة نشر رسائل حملة لنكن على دراية في ذلك الصدد، بهدف زيادة الوعي لدى كافة شرائح المجتمع بكيفية تفادي عمليات الاحتيال.